تاريخ الاستلام: 2022/12/20م تاريخ القبول: 2022/12/30م تاريخ النشر: 2022/12/31م

الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة

د. عواطف الأمين سليمان

قسم الجغرافيا –كلية الآداب الزاوية

جامعة الزاوية

الملخص:

لقد ظهر الاقتصاد الأخضر كمفهومٍ جديدٍ نظراً لتزايد الضغوط على البيئة نتيجة الأنشطة المختلفة التي تخدم الاقتصاد خاصّةً في الدول الصناعيّة، ومن أجل توفير المساعدات للدول الفقيرة للنهوض بالقطاعات المختلفة تحقيقاً للعدالة والمساواة في التنمية.

وبناء عليه ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر باعتباره نشاطاً اقتصاديّاً صديقاً للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال ذلك تحاول هذه الدراسة الخوض في صميم المشكلة للوصول إلى أهدافٍ محدّدةٍ لها، وذلك باتّباع فروض ومنهجيّة واضحة للبحث العلميّ تنطلق من التعريف بمفهوم الاقتصاد الأخضر، وأسباب الاهتمام به، ومعوقاته، والجهات المعنيّة بالاقتصاد الأخضر، وفوائده، ومؤشّرات قياسه، ومدى أهميّته، يلي ذلك التعريف بمفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأبعادها وأهدافها ومعوقاتها وتوضيح مدى العلاقة الوثيقة بين المفهومين وصولاً إلى خاتمة الدراسة وتوضيح أهم النتائج والتوصيات.

Abstract;

The green economy has emerged as a new concept due to the increasing pressure on the environment as a result of the various activities that serve the economy, especially in the major industrial countries, and in order to provide assistance to poor countries for the advancement of various sectors in order to achieve justice and equality in development.

Accordingly, the term green economy emerged as an economic activity that is environmentally friendly and considered as one of the ways to achieve sustainable development.

Through this, this study attempts to delve into the core of the problem in order to reach specific goals for it; and through clear hypotheses and methodology for scientific research, by identifying the concept of green economy, the reasons for interest in it and its obstacles, the authorities concerned with the green economy and its benefits, indicators for measuring the green economy, its benefits and the extent of its importance, followed by identifying the concept of sustainable development, its characteristics, dimensions, goals and obstacles, and clarifying the extent of the close relationship between the two concepts, leading to a conclusion. Study and clarify the most important findings and recommendations.

مقدّمة:

الاقتصاد الأخضر مفهومٌ جديدٌ بدأ يظهر مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الأنشطة المختلفة التي تخدم الاقتصاد خاصّةً في الدول الصناعيّة الكبرى، وهو يعني تحقيق النموّ والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئيّ، وكذلك توفير المساعدات للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحّة والبيئة وذلك لتحقيق العدالة والمساواة في التنمية.

إنّ تزايد استغلال السكّان للبيئة أدّى إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإلى وجود الأزمات الماليّة والعالميّة، وإذا استمرّ إهدار الموارد سوف يعيش (4) مليار فرد في أماكن تعاني من النقص الشديد في المياه بحلول عام 2050، كما أنّ بعض الدول كالصين والهند سوف تحتاج أكثر من 80% من الطاقة التي تعتمد عليها بشكلٍ أساسيّ على الوقود الحفريّ.

هذا بالإضافة إلى أنّ التمدّد العمرانيّ، وقطع الأشجار، والتغيرّات المناخيّة يمكن أن تقلّل من نسبة تنوّع الكائنات الحيّة بمقدار 10%، كما أنّ تلوّث الهواء والجسيمات العالقة، والهواء غير الصحيّ سوف تصبح من أهمّ أسباب الوفيات المبكرة في العالم.

كلّ هذه الأسباب جعلت دول العالم في حاجةٍ ماسّةٍ لتغيّر مسار صناعتها، والاتّجاه نحو اقتصادٍ نظيفٍ، واستخدامات طاقاتٍ جديدةٍ نظيفةٍ، وهو ما تمثّل في الاقتصاد الأخضر.

وبشكلٍ آخر، فإنّ معدّلات النموّ الحاليّة ليست مستدامة، لذلك يجب الاتّجاه نحو الاقتصاد الأخضر لتعزيز النموّ الاقتصاديّ العالميّ؛ ذلك أنّ منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD) لديها العديد من الوسائل للمساعدة في ذلك، تشمل مؤشّرات قياس النموّ، وتقييم الموارد الطبيعيّة، وتقييم أضرار التلوّث، وهو أحد الحلول الرئيسة لتفادي الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، كما أنّ فرض الضرائب على انبعاثات الكربون وتقنين الانبعاثات من قبل الحكومات يدرّ حوالي 250 مليار دولار سنويّاً، وإزالة الدعم على إنتاج الوقود الحفريّ واستخدامه سوف يقلّل الانبعاثات، ويزيد من الدعم الماديّ للتعليم والصحّة، ومساعدات الدول المانحة أكثر من (5) مليار سوف تذهب إلى حماية البيئة، وتقّل التكنولوجيا والتجارة والاستثمار، والدعم الماليّ الأكبر سوف يمنح جميع الدول فرصةً أكبر للنموّ الأخضر[1].

لقد ظهر مصطلح الاقتصاد الأخضر سنة 1989 م باعتباره نشاطاً اقتصاديّاً صديقاً للبيئة، وواحداً من سبل تحقيق التنمية المستدامة، فقد كانت البداية من (ريودي جانيرو) سنة 1992 م، ثمّ توالت الاهتمامات بمفهوم هذا المصطلح من خلال برنامج الأمم المتّحدة للبيئة سنة 2008 م، وذلك بعد الأزمة الماليّة العالميّة سنة 2008 م، وما تبعها من ركودٍ اقتصاديٍّ.

لقد حاول برنامج الأمم المتّحدة للبيئة إعطاء تعريف خاصٍّ للاقتصاد الأخضر فعرّفه بأنّه "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعيّة".

مشكلة الدراسة:

إنّ الناتج المحليّ للاقتصاد العالميّ رغم تضاعفه أربع مرّات خلال الـ (25) سنةً الأخيرة مستخدماً الموارد البشريّة بشكلٍ هائلٍ فإنّ هناك تدهوراً واضحاً مصاحباً للخدمات والسلع الإيكولوجيّة بما يعادل (60%) ممّا كان عليه الوضع سنة 1990 م[2]، وقد انعكس ذلك سلباً على مستويات المعيشة، والموارد الطبيعيّة، حيث إنّ زيادة الانبعاثات الكربونيّة الناتجة عن الصناعات القائمة على مصادر الطاقة غير المتجدّدة والمتمثّلة في الفحم، والبترول، والوقود الحفريّ أدّت إلى زيادة الآثار الكربونيّة الضارّة، وأيضاً فإنّ هناك تهديداً لهذه الموارد التي تتميّز بالندرة والنفاد في الأجل القريب بمعنى أنّ هذه الموارد الطبيعيّة قد

استخدمت بشكلٍ جائرٍ دون اعتبارٍ لإمكانيّات تلك الموارد في التجدّد، وإعادة توليد ذاتها طبيعيّاً، ومدى الخسارة والتدهور للنظام الإيكولوجيّ العالميّ.

ومن هنا، فإنّه يمكن القول بأنّ هناك علاقةً طرديّةً إيجابيّةً بين مصطلح الاقتصاد الأخضر الواسع وسياسات التنمية البيئيّة المستدامة.

وبناءً عليه بدأ البحث عن موارد بديلة للصناعة والاستثمار متمثّلةً في موارد الطاقة المتجدّدة كالشمس، والرياح، والمصادر الجديدة للطاقة كالغاز الطبيعيّ، وطاقتي المدّ والجزر.

وبناءً عليه، فإنّ مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل التالي:

هل يمكن للدول أن تحوِّل اقتصادها من الاقتصاد البنّي أو الاقتصاد المتخلّف إلى الاقتصاد الأخضر، وتحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة إلى إيجاد سبل وإستراتيجيّات قويّة لتطبيق الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق تنمية مستدامة، وتشجيع الاستثمار، وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أجل حياةٍ كريمةٍ.

2- العمل على تراجع مفهوم (الاقتصاد الأسود) وهو الذي يمثّل الفعاليّات الاقتصاديّة المعتمدة أساساً على الطاقة المتولّدة من الوقود الذي ينفث في البيئة انبعاثات كربونيّة ذات كثافةٍ عاليةٍ (الفحم- البترول) وذلك لا يمكن أن يتحقّق إلّا وفق خطّةٍ تكامليّةٍ تربط التنمية الشاملة المستديمة مع آليّاتٍ متعدّدةٍ في الاقتصاد الأخضر.

3- ينبغي الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في التنمية المستدامة، لتوضيح أفضل السبل التي تساعد على الوصول إلى النتيجة المستدامة باستخدام الطاقة النظيفة (الاقتصاد الأخضر).

فروض الدراسة:

تقوم الدراسة على مجموعةٍ من الفرضيّات التي سيتمّ اختبار صحّتها من عدمه من خلال البحث، وتتمثّل هذه الفروض في الآتي:

1- الاقتصاد الأخضر محوريّ لإزالة الفقر.

2- الاقتصاد الأخضر طريقٌ لتحقيق التنمية المستدامة باعتبار العلاقة القويّة بينهما.

3- توافر الإمكانيّات وموارد الطاقة الجديدة والمتجدّدة، وذلك لإمكانيّة تحقيق التنمية المستدامة سنة 2030 م.

منهجيّة الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، حيث تعتمد على الوصف والتحليل والاستفادة من دراسات أخرى في الموضوع نفسه.

مفهوم الاقتصاد الأخضر:

إنّ كلمة الأخضر تعني كلّ ما يوجد في البيئة، ولكن بشرط أن يكون صديقاً لها، لا يسبّب لها أيّ تلوثّات أو على الأقل لا يضيف أو يزيد على البيئة المزيد من الأعباء التي تضرّها أكثر أو تؤدّي إلى تدهورها.

إنّ الجانب الاقتصاديّ في البيئة يأخذ العديد من الأشكال منها: المياه الجوفيّة، والمعادن في المحاجر، والتربة، والهواء، والغابات، والأشجار، والبراري، وكلّ هذا يمثّل قاعدةً للتنمية الاقتصاديّة التي يعمل الاستخدام الجائر لها على تدمير المنظمة البيئيّة، لذلك ظهر الاقتصاد الأخضر من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من التدهور.

ويمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بالآتي:

1- إنّه ذلك الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسّن في رفاهية الإنسان، والمساواة الاجتماعيّة، في حين يقلّل من المخاطر البيئيّة، ومن الندرة الإيكولوجيّة للموارد، وبعبارةٍ أخرى هو ذلك الاقتصاد الذي يقلّل من الانبعاثات الكربونيّة وتزداد فيه كفاءة استخدام الموارد، ويستوعب جميع الفئات العمريّة[3].

2- يعرّف الاقتصاد الأخضر بأنّه ذلك الاقتصاد الذي يؤدّي إلى تطوّر ونموّ البشريّة بحيث يصبح المجتمع عادلاً في توزيع الموارد، وتقليل الأخطار والندرة البيئيّة.

3- أنّ الاقتصاد الأخضر هو أحد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصاديّة السريعة للنموّ، وذلك لمعالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديّات الإنسانيّة، والنظام البيئيّ الطبيعيّ.

4- كما يُعرّف الاقتصاد الأخضر بمفهومه البسيط، بأنّه الاقتصاد الذي توجد فيه نسبةٌ صغيرةٌ من الكربون ويتمّ فيه استخدام الموارد بكفاءة.

لماذا الاقتصاد الأخضر؟

إنّ الاهتمام بموضوع الاقتصاد الأخضر له العديد من الدوافع ذات الصّلة؛ ذلك أنّ النشاطات مختلفة الانبعاثات الكربونيّة تُعَدُّ إحدى مقوّمات التنمية المستدامة الرئيسة، كما أنّ الأزمات العالميّة في نصف القرن الماضي كانت وراء قيام العديد من الدول بتحليل النماذج الاقتصاديّة التقليديّة، وقياس مدى قدرتها على رفع مستويات الرفاهية البشريّة، وزيادة مستويات عدم المساواة الاجتماعيّة، وإهمال العديد من الدول لاعتبارات الاستدامة التنمويّة، وعدم الحفاظ على النظم الحيويّة الطبيعيّة نتيجة تلك النماذج الاقتصاديّة التقليديّة؛ ذلك أنّ تلك المقاييس لا تُظهر مدى الفوارق الاجتماعيّة في العديد من دول العالم المتقدّم والنامي على حدٍّ سواء، كما أنّها لا تظهر طبيعة المخاطر البيئيّة، وأنّ النشاط الاقتصاديّ بوضعه الراهن (الإنتاجيّ والاستهلاكيّ) يقوم بتدمير المتغيّرات الحياتيّة بشكلٍ يفوق قدرة الأرض على إعادة إنتاج هذه المتغيّرات بصورةٍ مستدامةٍ.

إنّ الآثار الخارجيّة الضارّة المتمثّلة في التلوّث وتغيّر المناخ، وقدرة الموارد الطبيعيّة كانت من أسباب تهديد قدرة الأرض على توليد الثروة المستدامة، وضمان مستوىً رفيعٍ من الرفاهية البشريّة.

وعموماً، يمكن الإجابة على التساؤل: (لماذا الاقتصاد الأخضر؟) من خلال النقاط الآتية:

1- الأزمات الماليّة والاقتصاديّة العالميّة.
2- أزمة الغذاء وما نجم عنها من ارتفاع معدّلات الجوع والمرض، وارتفاع أسعار الموادّ الغذائيّة.
3- الأزمة المناخيّة الناجمة عن ارتفاع مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
4- متغيّرات الأمن المتعدّدة (الغذائيّ، الماليّ، البيئيّ، الطاقة) وما إلى ذلك.

وبناءً عليه، فإنّ الاقتصاد الأخضر ليس غايةً في حدِّ ذاته، وإنّما هو وسيلة للوصول لهدف التنمية المستدامة.

ولعلّ أهمّ حوافز الاقتصاد الأخضر ما يلي:

1- الاهتمام بالتنمية الريفيّة بهدف تخفيف الفقر في المناطق الريفيّة، وذلك عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعيّة، والأنظمة الإيكولوجيّة.

2- الاهتمام بالمياه، وعدم تلويثها، والاجتهاد في ترشيدها، حيث إنّ تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفض استهلاكها بقدرٍ كبيرٍ، كما أنّ تحسّن طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفيّة داخل الآبار، والحفاظ على المياه السطحيّة.

3- التصدّي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها: حيث إنّ أكثر من 50% من نفايات الحمض الفسفوريّ، والأسمدة، والمعادن المركّزة، والاستخدام المركّز للأسمدة في الزراعة، والصناعة التقليديّة، والدوائيّة، والتحويليّة يتمّ إلقاؤها في المياه، ولكن إذا تمّ التخلّص منها بصورةٍ جيّدةٍ عن طريق محاولة تدويرها فسوف تؤدّي إلى نظافة البيئة والتقليل من الانبعاثات السامّة.

4- العمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة: ذلك أنّ الاقتصاد الأخضر سوف يؤدّي إلى تخفيضٍ ملحوظٍ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراريّ، ففي المخطّط الاستثماريّ الذي يستثمر نسبة 2% من الناتج المحليّ الإجماليّ في قطاعات رئيسة من الاقتصاد الأخضر يُخصّص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتوسيع الإنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجدّدة، والنتيجة هي انخفاض معدّل كثافة استخدام الطاقة بنسبة 36% على الصعيد العالميّ.

يقارب حجم الاقتصاد العالميّ الآن خمسة أضعاف ما كان عليه قبل نصف قرن فقط، أدّى هذا النموّ السريع إلى تحقيق فوائد عديدة للإنسانيّة، أبرزها ارتفاع مستوى المعيشة، ولكن نسبة 60% من النظم البيئيّة العالميّة تشهد تدهوراً ملحوظاً، إضافةً إلى أنَّ الكثير من الموارد الرئيسة قد لا تكون متاحةً في العقود المقبلة نتيجة الاستهلاك المفرط حاليّاً.

وفي المقابل يبلغ حجم الاقتصاد الأخضر في العالم حاليّاً نحو ثمانية تريليونات دولار، ومن المتوقّع مع حلول سنة 2030 م أن يصل إلى 12 تريليون دولار مؤخّراً، ويوفّر فرص عمل مرتبطة به لنحو 380 مليون شخص، كما تشير أرقام منظّمة العمل الدوليّة إلى أنّ الاقتصاد الأخضر يمكنه توفير حوالى 24 مليون فرصة عمل في العالم مع حلول 2034[4].

وبناءً عليه، فإنّ الاقتصاد الأخضر هو اقتصادٌ مستدامٌ يحافظ على البيئة وعناصرها المختلفة، ويضمن العدالة الاجتماعيّة، ويحدّ من الفقر والبطالة، كما أنّه اقتصادٌ يهدف إلى الحدّ من المخاطر البيئيّة، وتحقيق التنمية المستدامة دون أن يؤدّي إلى التدهور البيئيّ.

معوقات التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر:

توجد العديد من التحدّيات ستواجه الدول في مرحلة تحوّلها إلى الطاقة النظيفة (الخضراء) منها ما يلي:

1- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنمويّة.

2- تحوّل الوظائف من قطاعاتٍ إلى أخرى حيث إنَّ زيادة الوظائف في قطاعاتٍ معيّنةٍ يقابلها تراجعٌ في عددٍ من الوظائف في قطاعاتٍ أخرى، ممّا يؤدّي إلى انتشار مشكلة البطالة خاصّةً ضمن فئة الشباب.

3- إن الفقر لا يزال يطال قرابة 70 مليون نسمة في الوطن العربيّ، ومنها افتقار أكثر من (45) مليون عربيّ إلى الخدمات الصحيّة، والمياه النظيفة، ومصادر الطاقة.

4- إنّ التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر أمرٌ مكلفٌ، وقد لا ينتج عنه تنمية انتقاليّة على الصعيدين الاقتصاديّ والبيئيّ، وقد يكون ذلك على حساب أهداف إنمائيّة أخرى.

5- غياب الوعي والرؤية الواضحة للتحوّل نحو اقتصادٍ دائريٍّ على المستوى الوطنيّ والإقليميّ، وتعدّد الاستراتيجيّات والجهات المعنيّة التي تتداخل مع استدامة الاستهلاك والإنتاج، وضعف نقل وتوطين التكنولوجيّات الملائمة.

6- ضعف التعاون الإقليميّ وتبادل الخبرات الناجحة بين الدول، والقصور في جمع وتحليل البيانات، وغياب البرامج والمشاريع الوطنيّة والإقليميّة، وكلّها أمور تتطلّب استثماراً طويل الأمد.

الجهات المعنيّة بالاقتصاد الأخضر:

1- الطاقة المتجدّدة: إنّ مصادر الطاقة المتجدّدة تقلّل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوريّ المرتفعة وغير المستقرّة، بالإضافة إلى تخفيف آثار تغيّر المناخ بمعنى أنّ نظام الطاقة الحالي الذي يقوم على الوقود الأحفوريّ يُعدّ من أكبر أسباب تغيّر المناخ، وهو مسؤول

عن زيادة الانبعاثات الكربونيّة والغازات المسبّبة للاحتباس الحراريّ، الأمر الذي يتطلّب استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدّة على الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة المتمثّلة في طاقة الكتلة الحيويّة، والطاقة المتجدّدة الجديدة كالطاقة الشمسيّة، وطاقة الرياح، والطاقة المائيّة، وطاقة حرارة الأرض الجوفيّة.

2- الأبنية الخضراء: ينبغي عند التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تتمثّل في استخدام مواد صديقة للبيئة، وتحافظ على المياه، وتقلّل من استهلاك الطاقة الكهربائيّة وذلك لتقليص الانبعاثات التي تغيّر المناخ، ويتمّ ذلك أيضاً من خلال إنشاء وظائف وصناعات جديدة بحيث يكون لهذا البناء تأثيرٌ بعيد المدى لتحقيق استدامةٍ ونموٍّ اقتصاديٍّ.

3- النقل المستدام: يوفّر النقل المستدام الحاجات الأساسيّة للأفراد والمجتمعات بشكلٍ آمنٍ، وذلك دون إحداث ضررٍ بالصحّة أو النظام البيئيّ ومصالح الأجيال القادمة، ويُعدّ هو الأقلّ تلويثاً سواء للهواء أو الماء أو التربة، والأقلّ إصداراً للضجيج، وهو يحدّ من الانبعاثات الدفئية، وبالتالي لا يؤثّر سلباً على المناخ؛ وذلك لأنّ وسائل النقل فيه تكون معتمدةً على مصادر الطاقة المتجدّدة.

4- إدارة المياه: تُعدّ المياه عنصراً جوهريّاً من عناصر البنية المستدامة، ذلك أنّ للنظم الإيكولوجيّة دوراً رئيساً في الحفاظ على المياه كمّاً ونوعاً، وترتبط إدارة المياه بالريّ وتوفير مياه الشرب والصحّة والمرافق الصحيّة، حيث يتمّ هدر نحو نصف المياه في الريّ السطحيّ، ولحلّ ذلك ينبغي تغيّر الهيكل المؤسّس لإدارة المياه، واستثمار رأس المال العامّ والخاصّ بصورةٍ مباشرةٍ في شبكات إمداد المياه، وبالتالي سيعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار، وإعادة استخدامها، وتحلية مياه البحار، وتوليد الطاقة من المياه، وإعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك للحفاظ على المخزون المائيّ.

5- إدارة المخلّفات: وهي عبارة عن إعادة تدوير المخلّفات لإنتاج منتجات أخرى أقلّ جودةً من المنتج الأصليّ، على سبيل المثال: تدوير الورق، والبلاستيك، والمخلّفات المعدنيّة،

والزجاج وما إلى ذلك، حيث إنّ الإدارة الخضراء للمخلّفات تعمل على إنشاء وظائف، وتوفير فرص استثماريّة فريدة في إعادة التدوير وإنتاج السماد العضويّ وتوليد الطاقة.

6- إدارة الأراضي (الزراعة المستدامة): من الضروريّ الاهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتحفيز القطاع الزراعيّ الريفيّ، ودمج سياسات الحدّ من الفقر في استراتيجيّات التنمية، واستخدام التكنولوجيا الزراعيّة الجديدة لتحفيف الآثار الناجمة عن التغيّر المناخيّ، ودعم شراكات التنمية لمواجهة التحديّات البيئيّة المعاصرة كالتصحّر، وإزالة الغابات، والزحف العمرانيّ، وتآكل التربة، وفقدان التنوّع البيولوجيّ، وكلّ ذلك يتطلّب فهم مسارات النموّ الأخضر، وتطوير المؤشّرات الاقتصاديّة والبيئيّة والرفاهية الاجتماعيّة.

مؤشّرات قياس التقدّم نحو الاقتصاد الأخضر:

إنّ من أهمّ تلك المؤشّرات ما يلي:

1- مؤشّر الناتج المحلّيّ الإجماليّ: ذلك لأنّ نظم المحاسبة الخضراء هي أطر من المتوقّع أن يتبنّاها عدد محدود من الدول التي تمهّد الطريق لقياس الاقتصاد الأخضر على مستوى الاقتصاد الكليّ.

2- قياس التأثيرات على العمل، والانبعاثات، وفقدان الموارد: حيث قُدِّر الطلب السنويّ على التمويل في الاقتصاد العالميّ بحوالي (2.591.05) [5] تريليون دولار أمريكيّ، وهو أقلّ من الأداء الاقتصاديّ على المدى البعيد، ويمكنه أن يزيد من إجمالي الثروة العالميّة ويعيد بناء وتحقيق الرفاهية في المستقبل.

فوائد وأهميّة الاقتصاد الأخضر:

1- الاقتصاد الأخضر محوريّ لإزالة الفقر: يُعدّ الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعيّة لما له من علاقةٍ بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحيّة، لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدّة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعيّة، والأنظمة الإيكولوجيّة وذلك بتدفّق المنافع من رأس المال الطبيعيّ، وإيصالها إلى الفقراء، بالإضافة إلى توفير وظائف جديدة خاصّةً في قطاع الزراعة، والنباتات والطاقة، والنقل، والصحّة، وذلك أمرٌ ضروريٌّ خاصّةً في الدول منخفضة الدخل.

2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعيّة: وذلك من خلال فرص العمل المتعدّدة التي سيخلقها الاقتصاد الأخضر، وأيضاً تخصيص (1%) على الأقلّ من الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ لرفع كفاءة الطاقة والتوسّع في استخدام الطاقة المتجدّدة الأمر الذي سيخلق وظائف إضافيّة مع توفير طاقة تنافسيّة.

3- الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوريّ بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون، ذلك أنّ زيادة المعروض من الطاقة وخاصّةً المتجدّدة يقلّل من مخاطر استعمال الوقود الأحفوريّ، وبالتالي يوفّر فرصاً اقتصاديّةً رئيسةً، ولسياسة الحكومة دورٌ كبيرٌ في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجدّدة.

4- الاقتصاد الأخضر يشجّع تحسين كفاءة الموارد والطاقة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال فكّ الارتباط بين النفايات وبين النموّ الاقتصاديّ، وارتفاع مستوى المعيشة للمساهمة في تقليل المخلّفات، وزيادة كفاءة أنظمة القطاع والزراعة، وتأمين الأمن الغذائيّ العالميّ في الحاضر والمستقبل.

5- الاقتصاد الأخضر يؤمّن معيشة حضريّة أكثر استدامةً مع خفض الكربون: تمثّل المناطق الحضريّة 50% من تعداد العالم، ولكنّها تمثّل 60%- 80% من استهلاك الطاقة، ونحو 75% من انبعاث الكربون، لذلك لا بدّ من تشجيع المدن الخضراء لتزيد من الكفاءة والإنتاجيّة، وبناء مساكن خضراء جديدة، وتطوير المباني الحاليّة عالية الاستهلاك للطاقة والموارد.

وعموماً فإنّ الاقتصاد الأخضر ينمو أسرع من الاقتصاد البنّي وبمرور الزمن يحافظ على الموارد الطبيعيّة ويستعيدها.

مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها:

يمكن تعريف التنمية المستدامة: بأنّها النهوض بالمستوى المعيشيّ بأسلوبٍ حضاريٍّ يضمن حياةً كريمةً، وهي التنمية التي تلبّي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها وتركّز على النموّ الاقتصاديّ، والبيئيّ، والاجتماعيّ المستدام.

وتعرّف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) سنة 1989 م التنمية المستدامة كما يلي:

إنّها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعيّة، وتوجيه التغيّر التقنيّ والمؤسّسيّ بطريقةٍ تضمن تحقيق وإرضاء الحاجات البشريّة للأجيال الحاليّة والمستقبليّة، بحيث تحمي تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السلمية) تحمي الأرض والمياه والمصادر النباتيّة والحيوانيّة ولا تضرّ بالبيئة.

تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النموّ فهي تتطلّب تغيّراً في محتوى النموّ بحيث يصبح أقلّ ماديّاً واستخداماً للطاقة وأكثر عدالةً في تأثيراته لتحسين توزيع الدخل ورأس المال البيئيّ(6).

خصائص التنمية المستدامة:

لقد طُرح مصطلح التنمية المستدامة سنة 1974 م في أعقاب مؤتمر ستوكهولم الذي عقدته قمّة ريو للمرّة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن سنة 1992م عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخّص فيما يلي:

أ- هي تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتمّ التخطيط لها لأطول فترة زمنيّة مستقبليّة يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيّرات.

ب- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأوّل، فمن أولويّاتها تلبية الحاجات الأساسيّة والضروريّة من الغذاء والملبس والتعليم والصحّة.

ج- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيويّ في البيئة الطبيعيّة بكلّ عناصره ومركّباته الأساسيّة كالهواء والماء، فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعيّة في المحيط الحيويّ، والتي يتمّ عن طريقها انتقال الموارد والعناصر بما يضمن استمرار الحياة.

د- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيّات استخدام الموارد، واتّجاهات الاستثمار التكنولوجيّ، ممّا يجعلها تعمل بانسجامٍ داخل المنظومة البيئيّة بما يحافظ عليها لتحقيق التنمية المتواصلة.

هـ- هي تنمية تلبّي الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعيّة للمجال الحيويّ لكوكب الأرض.

أهداف التنمية المستدامة ومعوقاتها:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الآتي:

1- تحسين القدرة الوطنيّة على إدارة الموارد الطبيعيّة إدارةً واعيةً رشيدةً لتحقيق حياة أفضل.
2- احترام البيئة الطبيعيّة من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشريّة وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، إضافةً إلى تعزيز الوعي البيئيّ للسكّان.
3- ضمان إدراج التخطيط البيئيّ في كافّة مراحل التخطيط الإنمائيّ من أجل تحقيق الاستقلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعيّة للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها.
4- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.
5- التركيز بوجهٍ خاصٍّ على الأنظمة المعرَّضة للأخطار سواء كانت أرضاً زراعيّةً معرَّضةً للتهجير أو مصادر مياهٍ معرَّضةً للتلوّث أو للنموّ عشوائيّاً.
6- تحقيق حياة أفضل للسكّان من خلال عمليّات التخطيط وتنفيذ السياسات التنمويّة.
7- للقدرة على تلبية الحاجات الضروريّة للسكّان كالمأكل، والمشرب، والمسكن، والصحّة، والأمن، وكذلك تقدير الذات بحيث يشعر الإنسان بتقدير نفسه.

وتتمثّل أهمّ معوقات التنمية المستدامة خاصةً في الوطن العربي فيما يلي:

1- الفقر وتراكم الدّيون.
2- الحروب الداخليّة.
3- ضعف الإمكانيّات التقنيّة والخبرات الفنيّة بسبب هجرة الكثير من الشباب ذوي العقول إلى الدول الأجنبيّة، ممّا أدّى إلى ضعف العنصر البشريّ، واتّساع الهوّة بين الدول العربيّة والأجنبيّة.
4- تدنّي القطاع الاقتصاديّ ممّا أدّى إلى انتشار البطالة، وضعف التنمية الاقتصاديّة، وتحويل أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربيّة إلى البنوك الأجنبيّة سنويّاً.
5- النموّ السكانيّ الكبير الذي يزيد عن 3% سنويّاً، إذ إنّ أكثر من (11) مليون نسمة تلتهم كلّ جهود التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدول العربيّة.
6- الأميّة.

7- التلوّث البيئيّ.

8- تدنّي الموارد المائيّة ونقصها.

أبعاد التنمية المستدامة:

تتمثّل أبعاد التنمية المستدامة في ثلاثة أبعاد أساسيّة هي:

1- البعد الاقتصاديّ: تهتمّ الاستدامة بتحقيق الاستمراريّة، وذلك بتوليد دخل مرتفع يُمَكِّن من إعادة استثمار جزءٍ منه حتّى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكلٍ مستمرٍّ، ويحافظ على مستوىً معينٍ من التوازن يشمل العناصر التالية: النموّ الاقتصاديّ المستديم، وكفاءة رأس المال، والعدالة الاقتصاديّة وتوفير الحاجات الأساسيّة وإشباعها.

2- البعد الاجتماعيّ: يركّز هذا البعد على أنّ الإنسان يشكّل جوهر التنمية وهدفها النهائيّ من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعيّة، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعيّة، وضمان تحقيق الديمقراطيّة من خلال مشاركة الشعوب في اتّخاذ القرار، واستدامة المؤسّسات والتنوّع الثقافيّ.

3- البعد البيئيّ: وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئيّة لكلّ نظامٍ بيئيٍّ؛ ذلك أنّه لا يمكن تجاوز تلك الحدود من الاستهلاك والاستنزاف؛ لأنّ تجاوزها يؤدّي إلى تدهور النظام البيئيّ، وبالتالي يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك، والنموّ السكّانيّ، والتلوّث، وأنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه، وقطع الأشجار، وانجراف التربة.

الترابط بين الأبعاد الأساسيّة للتنمية المستدامة:

يتمثّل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما يلي:

1- اقتصاديّاً: النظام المستدام اقتصاديّاً هو النظام الذي يتمكّن من إنتاج السلع والخدمات بشكلٍ مستمرٍّ، ويحافظ على مستوىً معيّنٍ قابلٍ للإدارة من التوازن الاقتصاديّ، ويمنع حدوث اختلالات اجتماعيّة ناتجة عن سياسات اقتصاديّة.

2- بيئيّاً: النظام المستدام بيئيّاً يجب أن يحافظ على قاعدةٍ ثابتةٍ من الموارد الطبيعيّة ويتجنّب الاستنزاف الزائد للموارد المتجدّدة وغير المتجدّدة، وذلك من خلال حماية التنوّع الحيويّ، والاتّزان الجويّ، وإنتاجيّة التربة، والأنظمة البيئيّة الأخرى.

3- اجتماعيّاً: يكون النظام مستداماً اجتماعيّاً في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعيّة كالصحّة والتعليم إلى محتاجيها، والمساواة في النوع الاجتماعيّ والمحاسبة السياسيّة.

خصائص الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة:

من خلال برنامج الأمم المتّحدة للبيئة التي تناولت مفاهيم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، يمكن ذكر أهمّ خصائصه المتمثّلة في:

1- العمل على الوصول لمستويات مرتفعة من التكيّف المستمرّ مع ظاهرة تغيّرات المناخ ليس على المستويات المحليّة فقط، بل على المستويات الإقليميّة والعالميّة.

2- الوصول إلى بنية اقتصاديّة ونشاطات إنتاجيّة واستهلاكيّة منخفضة الانبعاثات الكربونيّة، وذلك بدعم تقلّبات إنتاج الطاقة النظيفة والمتجدّدة، ووضع القوانين واللوائح المنظّمة والمتعلّقة بالطاقة.

3- العمل على إنشاء بنية تحتيّة أساسيّة تتعلّق بالمياه النظيفة، ومعالجة النفايات، والمياه الناجمة عن النشاطات الإنتاجيّة والاستهلاكيّة لتلك البنية التي تعتمد على مفهوم الاستدامة وعلى المدى الزمنيّ الطويل.

4- العمل على حفظ وحماية النظام الإيكولوجيّ العالميّ، والتنوّع البيولوجيّ، وغابات العالم، والاستفادة من خبرات السكّان المحليّة والمنظّمات ذات العلاقة.

5- تشجيع إقامة أنظمة لحوكمة النشاطات الملوّثة، وشفافية المعلومات حولها بما يخدم صيانة النظام الإيكولوجيّ، ولحلّ الجدولين التاليين (1، 2) يبيّنان أهميّة هذه الخصائص:

جدول (1) يوضّح مساحة الغابات بالعالم لسنتي 1990، 2010.

المساحة/ هكتار	1990	2010	ربح/ خسارة
مساحة الغابات بالعالم	17- 4 مليار	03- 4 مليار	(0.14) مليار خسارة
مساحة الغابات المزروعة بالعالم	178 مليون	214 مليون	86 مليون ربح

المصدر: أحمد منير نجّار، الاقتصاد الأخضر أحد مقوّمات التنمية، المؤتمر الدوليّ للتنمية والبيئة، مصر، 2014، ص1109.

جدول (2) معدّل إزالة الغابات في العالم

إزالة الغابات في العالم	2000-1990	2010-2000
صافي الخسارة السنويّة في الغابات (هكتار/ سنة)	8.3 مليون	5.2 مليون
الإزالة السنويّة للغابات (هكتار/ سنة)	16 مليون	13 مليون
الزيادة السنويّة في الغابات المزروعة (هكتار/ سنة)	2.36 مليون	5 مليون

المصدر: محمّد عبد السميع، المؤتمر الدوليّ السابع للتنمية والبيئة في الوطن العربيّ، مصر، 2014، ص1110.

المبادئ الأساسيّة للاقتصاد الأخضر التي تخدم التنمية المستدامة:

يقوم الاقتصاد الأخضر على مبادئ أساسيّة لعلّ من أهمّها:

1- التوزيع العادل للثروات فيما بين الدول وداخلها لتحقيق العدالة الاجتماعيّة.
2- العدالة الاقتصاديّة من خلال الشراكات الاقتصاديّة العالميّة لتقليل الفجوات.
3- حفظ حقوق الأجيال القادمة والحفاظ على سلامتهم.
4- ضمان التنمية البشريّة المنسجمة مع التنمية البيئيّة المستدامة.
5- الاعتماد على رفاهية ونوعيّة الحياة والصحّة البيئيّة.
6- ضمان تحوّل سلس وعادل لتطبيق الاقتصاد الأخضر وما ينجم عنه من تكاليف تتحمّلها الدول الغنيّة.
7- التعاون الدوليّ والمسؤوليّة الدوليّة المشتركة.
8- توسيع مفهوم الحوكمة والمشاركة في اتّخاذ وضع القرار.
9- إعادة تعريف هيكلة الإنتاج والاستهلاك العالميّ بما يتلاءم مع ندرة موارد الأرض.
10- تنسيق التخطيط الاستراتيجيّ المحليّ والإقليميّ والدوليّ ومشاركة منظّمات المجتمع المدنيّ والجهات الحكوميّة والخاصّة والمختلطة ذات الصّلة.

الخاتمة:

إنّ التنمية المستدامة والروابط الفعّالة بين الأهداف الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والبيئيّة، لا يمكن بلوغها دون استهداف قطاعات التنمية، وإدراج الاستدامة ضمن الخطط والعمليّات للقطاعات المختلفة؛ ذلك أنّ اعتماد النهج الأخضر لوحده في صنع القرار لم يعد قابلاً للتطبيق؛ لأنّه يختزل البيئة ويضعها بعيداً عن السياسات والإصلاحات التنمويّة الأخرى.

النتائج:

1- إنّ الاقتصاد الأخضر يهدف إلى رفع مستويات المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة بشكلٍ نسبيٍّ، مع تخفيض مستوى المخاطر البيئيّة، والحفاظ على الموارد الطبيعيّة، وذلك في كافّة مجالات النشاطات الإنسانيّة، والاقتصاديّة سواء في مجالات الطاقة أو الزراعة أو البناء أو الصناعة ... إلخ.

2- إنّ التفاعل الإيجابيّ مع مكوّنات الاقتصاد الأخضر يعتبر بمثابة الدواء لأمراض الاقتصاد التقليديّ، والوصول إلى أهداف الاقتصاد الأخضر يمكن أن يشكّل حجر أساس في التنمية المستدامة.

3- إنّ انعدام الاقتصاد الأخضر في السياسات التنمويّة يؤدّي إلى ركودٍ ماليٍّ عالميّ، دفع ذلك العديد من الدول إلى محاولة البحث عن نموٍّ اقتصاديٍّ تحوّليّ في الوقت الحاضر حيث الطاقة النظيفة والاستثمارات الخضراء.

4- لا يمكن لأيّة دولةٍ بلوغ أهداف التنمية المستدامة، الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والبيئيّة، دون استهداف قطاعات التنمية، وإدراج الاستدامة ضمن الخطط والعمليّات للقطاعات المختلفة، ذلك أنّ اعتماد النهج الأخضر لوحده في صنع القرار لم يعد قابلاً للتطبيق؛ لأنّه يختزل البيئة ويضعها بعيداً عن السياسات التنمويّة الأخرى.

التوصيات:

توصي الدراسة بما يلي:

1- ضرورة تبنّي مفهوم الاقتصاد الأخضر في السياسات التنمويّة البيئيّة المستدامة المحليّة، والإقليميّة، والدوليّة، ممّا سيرفع من مستوى الرفاه الاجتماعيّ لدول العالم.

2- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصّة بكلّ دولة سواء من حيث البعد الجغرافيّ أو الاقتصاديّ أو الديموغرافيّ أو الاجتماعيّ، وفي ضوء تحليل ظروف هذه الدول وإمكانيّاتها يمكن التنسيق على المستوى الدوليّ لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخضر.

3- يجب التركيز على مصطلح بناء القدرات، والتكوين، والاستثمار في العنصر البشريّ مهما كانت جهود ونشاطات مسيرة الاقتصاد الأخضر، وتفاصيل آليّات تطبيقه.

4- يجب تطوير التقنيات الخضراء، واختيار المناسب منها لكلّ دولة حسب ظروفها الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والبيئيّة، وذلك انطلاقاً من المبدأ التنمويّ المستدام وأنّ الإنسان في الوقت نفسه هو صانع التنمية وهدفها.

5- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد، وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام، حتي يتمكّن من تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد: البيئيّة، والاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة، والإداريّة التقنيّة.

هوامش البحث:

(1) ساندي صبري وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة، المركز الديمقراطيّ العربيّ، 2017، ص4.

(2) أحمد منير، الاقتصاد الأخضر أحد مقوّمات التنمية البيئيّة والتنمية المستدامة، أسيوط، 2014، ص1105.

(3) عبد الله بن جعمان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحقّ في استغلال الموارد والمسؤوليّة عن حماية البيئة، الرياض، 2007، ص12.

(4) حسام الدين نجاتي، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القوميّ، 2014، ص25.

(5) ساندي صبري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص18.

(6) دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئيّ والتنمية المستدامة، دمشق، 2003، ص53.